

الشرق الأوسط كنقطة تقاطع لديناميكيات النزوح العالمية

فيليبو ديونغي

هذا المقال مترجم عن اللغة الانجليزية

النزوح القسري هو ظاهرة حاضرة اليوم، والشرق الأوسط ليس استثناءً؛ إذ شهدت مناطق آسيا الغربية وشمال إفريقيا إحدى أوسع أزمات اللاجئين في العالم خلال السنوات الأخيرة. 1 وتحتل سوريا المرتبة الأولى بين هذه المناطق، بعدد لاجئين يصل إلى ستة ملايين، بينما أتى ٢,٦ مليون لاجئ من أفغانستان. وفي منطقة ليست بعيدة عن مركز هذه المنطقة، هرب ٢,٤ مليون لاجئ من جنوب السودان ودول أخرى مثل الصومال (١ مليون)، والسودان (أكثر من نصف مليون)، لتضاف أعدادهم إلى الرقم العالمي الأكبر للاجئين وهو ٧٠ مليوناً. علاوة على ذلك، يتضمن النزوح في الشرق الأوسط أكثر من ٥ ملايين فلسطيني، لا تزال حالتهم غير المستقرة قضية ممتدة منذ عقود. بالإضافة إلى أن النزوح الداخلي غير مسبق في بلدان مثل سوريا (٦ ملايين)، اليمن (٢ مليون) والعراق (٢,٦ مليون أثناء أزمة الموصل).

الشرق الأوسط ليس منطقة تُفرز ملايين اللاجئين فحسب، بل هو أيضاً أكثر المناطق التي تستضيف اللاجئين. فدول مثل تركيا ولبنان والعراق هي البلدان التي يقطنها أكبر عدد من اللاجئين السوريين. بينما تستضيف إيران وباكستان مليوناً، ومليوناً ونصف على التوالي من اللاجئين الأفغان. وإذا ضممنا اللاجئين الفلسطينيين لعدد اللاجئين الإجمالي، فإنّ دول الشرق الأوسط تؤوي نصف عدد النازحين على مستوى العالم.

بنية تحتية قانونية غير مؤهلة

الحالة القانونية للاجئين تفتقر إلى التحديد والتنظيم في القوانين المحلية لمعظم دول الشرق الأوسط. مع بعض الاستثناءات القليلة، تُعرّف معظم هذه الدول وجود اللاجئين وتتحكم به عبر قوانين تنظم وجود الأجانب العاديين على أرض هذه الدول. وحق اللجوء غائب تقريباً، وحتى إن وُجد في بعض الدول، فإنّه يظل غير مُطبّق.

القانون الدولي لا يقدم مساعدة تُذكر هنا، وفقط بضعة من دول المنطقة انضمت إلى اتفاقية عام ١٩٥١ المتعلقة بحالة اللاجئين والبروتوكول الذي أُضيف إليها في عام ٢,١٩٦٧، وهذه الدول المنضمة لاتفاقية اللاجئين عادةً ما تُطبّق الاتفاقية بتحفظات شديدة، فمثلاً، تعترف تركيا باللاجئين القادمين من أوروبا فقط. بينما توافقت منظمة الأمم المتحدة للاجئين في بعض الحالات مع دول مضيقة، مثل الأردن ولبنان، على مذكرة تفاهم لتسهيل إجراءات تسجيل اللاجئين ومنحهم «اللجوء الفعلي»، لكنّ هذه الإجراءات تبقى مؤقتة.

النتيجة هي بيئة قانونية غير مستقرة، تترك اللاجئين في وضع غير واضح. ووجدت الحكومات والوكالات الأمنية نفسها وهي تستجيب لحالات النزوح الطارئة في غياب توجيهات قانونية مخصصة للاجئين، كانت ستجعل سياسات هذه الحكومات أكثر ثباتاً وفاعلية. بدلاً من ذلك، ملأت الحكومات والوكالات الأمنية هذه الفجوات القانونية بترتيبات تنظيمية حسب الحاجة، لتعكس الأمزجة السياسية أو الضغط الخارجي، عوضاً عن سياسة مخططة طويلة الأمد.

الشرق الأوسط ليس منطقة تُفرز ملايين اللاجئين فحسب، بل هو أيضاً أكثر المناطق التي تستضيف اللاجئين. فدول مثل تركيا ولبنان والعراق هي البلدان التي يقطنها أكبر عددٍ من اللاجئين السوريين

الديناميكيات العابرة للحدود في الاستجابة للنزوح

ما يجعل النزوح مختلفاً في منطقة الشرق الأوسط هو أن الديناميكيات العابرة للحدود، واعتماد دول المنطقة على بعضها يلعبان دوراً مهماً في الاستجابة المحلية لأزمة اللاجئين.

رغم توطيد السياسة الوطنية والأنظمة السياسية خلال العقود الماضية، يُظهر النزوح في المنطقة درجةً الترابط الاجتماعي-السياسي العابر للحدود، وهذا لا ينطبق على جوانب أخرى من الأزمة. فمثلاً، خلقت الأزمة السورية في مراحلها المبكرة خطاباً بين الزعماء السياسيين والمجموعات الاجتماعية المحلية حول الضيافة والتضامن والأخوة، وذلك حين وجد هؤلاء أنفسهم الطرف المستقبل من الأزمة. لم تكن هذه مجرد ممارسة لخطاب، لكنّها أصبحت إطاراً لتبرير سياسات استقبال الملايين من اللاجئين. وكانت الهوية والدين وصلة الرحم مصادر اعتمد عليها اللاجئين والحكومات المضيئة، على حد سواء، لإعلان مطالب الطرفين بتوفير الضيافة والاستجابة السياسية المناسبة. وعلى الأقل في هذه المرحلة المبكرة، تغلبت ردود الأفعال هذه على الاعتراضات القومية التي نراها غالباً في أجزاء أخرى من العالم، حين تحدث ظروفٌ مشابهة.

ما يجعل النزوح مختلفاً في منطقة الشرق الأوسط هو أنّ الديناميكيات المؤقتة واعتماد دول المنطقة على بعضها يلعبان دوراً مهماً في الاستجابة المحلية لأزمة اللاجئين.

ورغم أنّ هذه القرارات قد تكون أفعالاً أصيلةً معبرة عن النتيجة هي بيئة قانونية غير مستقرة، تترك اللاجئين في وضع غير واضح. ووجدت الحكومات والوكالات الأمنية نفسها وهي تستجيب لحالات النزوح الطارئة في غياب توجيهات قانونية مخصصة للاجئين، كانت ستجعل سياسات هذه الحكومات أكثر ثباتاً وفاعلية

رغم أنّ هذه القرارات قد تكون أفعالاً أصيلةً معبرة عن
الكرّم، إلا أن وجهة نظر مغايرة قد تُفسّرهما على أنّها تحمل
رسائل سياسية. ومثلما يُمثل إغلاق الحدود طريقةً لاستمالة
الناخبين المستائين بسبب طموحاتهم القومية، قد يكون
استقبال اللاجئين أداةً فعالةً لإظهار التعاطف مع مجموعات
تعرّضت للقمع، أو لإدانة أنظمةٍ مسؤولةٍ عن هروب شعوبها.

في ذروة الثورات العربية في عامي ٢٠١١ و٢٠١٢، ترددت أصداً خطاب الترحيب باللاجئين السوريين، مترافقةً مع إدانة العنف في سوريا، وقد تضخّم هذا الخطاب في منطقةٍ مصدومةٍ بسقوط الأنظمة في بلدانٍ مثل مصر وتونس، بينما كان متوقعاً سقوط الديكتاتور السوري بشار الأسد بعدها بفترةٍ قصيرة.

ثم بدأ الوضع في سوريا بالتحوّل إلى حرب أهلية ذات أبعاد دولية. وتراجعت الثورات وعادت الأنظمة الأوتوقراطية في بلدانٍ مثل مصر، بينما توجب على الحكومات أن تواجه عدم رضا المجتمعات المحلية الفقيرة بالفعل، التي كانت تستضيف أعداداً كبيرة من اللاجئين. ولهذا، أصبح عبور الحدود أصعب بالنسبة للاجئين، وأصدرت الدول المضيئة تدابير تقييدية بحقهم أو طالبت المجتمع الدولي بالدعم اللازم لمواجهة الأزمة.

هذه الديناميكيات الإقليمية للنزوح ليست غريبة على المنطقة. فمثلاً، عانى اللاجئون الفلسطينيون والعراقيون من حالاتٍ مشابهة. كلتا الحالتين مرّتا بمراحل متناقضة. فالدعم العربي للفلسطينيين كان جانباً مهماً من الخطاب الرسمي لمعظم دول الشرق الأوسط، وبالطبع الفلسطينيون اليوم مستضافون في العديد من الدول الشرق أوسطية، لكنّ الحالة الفلسطينية مرت بمراحل من التدابير التقييدية التي سببتها تغييرات في السياسات المحلية والإقليمية، بالإضافة إلى التحولات في الصراع العربي-الإسرائيلي.

ومتلما يُمثل إغلاق الحدود طريقةً لاستمالة الناخبين المستائين بسبب طموحاتهم القومية، قد يكون استقبال اللاجئين أداةً فعالةً لإظهار التعاطف مع مجموعاتٍ تعرّضت للقمع، أو لإدانة أنظمةٍ مسؤولة عن هروب شعوبها

الروابط السياسية والاجتماعية العابرة للحدود بين دول المنطقة تحدد استجابة الحكومات لأزمة النزوح وتجعلها متقلبة بشكل دائم. وهذه نعمة ونقمة في الوقت ذاته للاجئين والدول التي تستضيفهم على حد سواء

الروابط السياسية والاجتماعية العابرة للحدود بين دول المنطقة تحدد استجابة الحكومات لأزمة النزوح، وتجعلها متقلبة بشكل دائم. وهذه نعمة ونقمة في الوقت ذاته بالنسبة للاجئين والدول التي تستضيفهم على حد سواء، فبينما يمكن لهذه الديناميكيات المؤقتة أن تعزز التضامن معهم، والترحاب بهم بشكلٍ نادراً ما يُشاهد في أي مكانٍ آخر، تجعل هذه الروابط العابرة للحدود وجود اللاجئين عرضةً للتقلبات في السياسات الإقليمية وصراعاتها، وهو ما يضيف المزيد من عدم الاستقرار لحالتهم غير المستقرة بالأصل.

مصالح قوى خارج الشرق الأوسط

لإضافة المزيد من التعقيد إلى المشكلة، امتدت تأثيرات مشكلة النزوح التي تحدث في الشرق الأوسط إلى الدول الأوروبية وغيرها. وبتضخيمٍ من الجماعات السياسية المعادية للأجانب، أصبحت أزمة اللاجئين والمهاجرين موضوعاً ساخناً للسياسة داخل الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء. ففي سياسات الاتحاد الأوروبي، تُستغل أزمة اللاجئين كوسيلةٍ لإضعاف وحدة وحكم الاتحاد، بينما في السياسة المحلية لدوله، استُخدمت الأزمة لإضعاف شرعية الحكومات مقابل تنامي شعبية المجموعات القومية.

لذا أصبح تقليل تأثير نزوح مهاجري الشرق الأوسط على الدول الأوروبية هدفاً مهماً للحكومات التي ابتزها الخطاب المعادي للمهاجرين. ولهذا السبب، قدمت دولٌ مثل بريطانيا وألمانيا وفرنسا وإيطاليا دعماً مالياً لجهود الدول التي تستضيف اللاجئين، وصعّبت هذه الدول، ما عدا ألمانيا، عملية الوصول إلى أراضيها.

فضلت الدول العلاقات الثنائية والاتفاقات التي تسمح بسياسة المساعدات، التي تعكس بشكل مباشر أكثر مصالح الدول المتبرعة والدول المتلقية لهذه التبرعات

باستثناء خطة التعاون بين تركيا والاتحاد الأوروبي، التي أعلنت في عام ٢٠١٦، أعاقَت الصورة المفككة للمنطقة والانقسامات بين الدول الأوروبية احتمال نشوء تعاونٍ وثيقٍ متعدد الأطراف. عوضاً عن ذلك، فضلت الدول العلاقات الثنائية والاتفاقات التي تسمح بسياسة المساعدات، التي تعكس بشكل مباشر أكثر مصالح الدول المتبرعة والدول المتلقية لهذه التبرعات.

إطار إقليمي لاستجابة أكثر فاعلية لمشكلة النزوح

إذا أخذنا كل ما سبق بعين الاعتبار، سيبدو من الطبيعي بالنسبة لدول الشرق الأوسط أن تُسهّل وضع آليةٍ إقليمية لتحقيق تجانسٍ أكبر في التعامل مع النزوح القسري، بينما تخفّف معاناة اللاجئين وتكاليف استضافتهم بالنسبة للمجتمعات المضيفة. لكنّ السابقة الوحيدة في هذا الصدد هي اتفاقية الدار البيضاء لعام ١٩٦٥ التي أبرمتها جامعة الدول العربية. نظرياً، كان من المفترض لهذا الاتفاق أن يُسهّل حقوق العمالة والحركة للفلسطينيين بين الدول الأعضاء في الجامعة، لكن الحقيقة هي أن جزءاً كبيراً من الاتفاق ذهب أدراج الرياح.

ورغم حجم الظاهرة والفوائد الواضحة التي يمكن أن يحققها التعاون في هذه الناحية، لم تُبذل جهوداً مركزية لخلق الظروف لاستجابة منظمة وفعالة للنزوح القسري.

ليس هذا مفاجئاً؛ الشرق الأوسط معروفٌ بكونه منطقةً لا تمتلك الفكر الإقليمي، والافتقار لخطة تعاون بصدد مشاكل اللاجئين تناسب هذه الحالة. ثمة أسباب معقولة أيضاً للقول إنَّ هذه أسوأ فترةٍ يمكن أن يظهر فيها نظامٌ إقليمي للتعاون. تاريخها من مثل هذا الانقسام بسبب الصراعات، وهو ما يجعل احتمال التعاون غير مرجح. ثانياً، ثمة خطر أن يقود التعاون في سياسات النزوح إلى إعادة إنتاج انعدام التوازنات في المنطقة وتعاملها الإشكالي مع مشكلة النزوح، بدلاً من الخطو خطوةً باتجاه سياسة أكثر فاعلية وتوافقاً مع معايير القانون الدولي. وهكذا قد تكون رغبة دول المنطقة في الوصول إلى مثل هذه السياسة في مثل هذا الوقت مشكوكاً فيها.

أحد امتيازات وجود إطارٍ إقليمي متعدد الأطراف هو أنها يمكن أن تخلق أوضاعاً موحدة أكثر للاجئين، وتقلص السياسات العشوائية تجاههم. وقد يكون ثمة احتمال للوصول إلى تعريفٍ مشتركٍ للاجئ، ربما بالاستفادة من مظاهر التضامن والضيافة الآتفة الذكر، التي حدت سياسات استقبال اللاجئين في المنطقة. ووجود آلية تعاون إقليمية قد يجعل الحياة أسهل بالنسبة للاجئين الذين يسافرون من دولةٍ إلى أخرى؛ مثلاً عبر الاتفاق على سياسة مشتركة فيما يتعلق بوثائق السفر. مثل هذا النوع من التعاون في السياسات قد يجعل الاستجابة للأزمة أكثر استقراراً، وبالتالي يجعل نتائج النزوح أكثر قابلية للتوقع، وهذا يصب في مصلحة اللاجئين، مثلما يصب في مصلحة المنظمات الدولية. علاوةً على ذلك، قد يُنظَّم إطار عملٍ إقليمي خاص باللاجئين من مسائل أكثر أهمية، مثل توظيف وتعليم اللاجئين ومنحهم الوصول إلى خدماتٍ معينة مثل الضمان الصحي.

التعاون الإقليمي لا يصب فقط في مصلحة اللاجئين: ستستفيد الحكومات المضيفة أيضاً منه. فقد تساعد سياسةً إقليمية مشتركة في التفاوض مع بلد المصدر حول العودة الآمنة والطوعية للاجئين، وذلك في ظل قوة تفاوضية أكبر لدى الدول المضيفة، بفضل تعاونها الأكبر وأهدافها المشتركة. بطريقةٍ مشابهة، قد تلعب مؤسسة من هذا النوع دوراً كبيراً في نزع فتيل الصراع، مثلاً عبر تسجيل الأطوار الأولى من الهجرة القسرية، وإصدار تحذيراتٍ مبكرة حول الوضع الذي قد يقود إلى نزوحٍ جماعي.

إن وجود هيكلٍ مبني على تعاونٍ إقليمي لمواجهة مشكلة النزوح قد يسهّل مشاركة المسؤولية بين الدول المهتمة بالظاهرة بطرقٍ شتى. فمثلاً، يمكن أن تتفق الدول على حصصٍ معينة من اللاجئين، أو حين لا ترغب دول معينة في استقبال حصصٍ من اللاجئين، يمكنها عوضاً عن ذلك أن تساهم في صندوقٍ إقليمي طارئٍ مخصص لهم.

بالإضافة إلى ذلك، يمكن أن يركز اتفاقٌ إقليمي حول اللاجئين على التوفيق بين حاجة الدول التي تعاني نقص القوى العاملة مع اللاجئين المستعدين للعمل، مقابل توفير بيئة توظيفٍ عادلة. ووجود تعاونٍ إقليمي أكبر قد يؤدي أيضاً إلى تسهيل الوصول إلى اتفاقياتٍ مثل تحويل المعاشات، بحيث يستطيع اللاجئين العودة إلى بلدانهم الأصليين بعد العمل في الخارج، دون أن يتكبدوا خسائر اقتصادية قد تمنع عودتهم.

رغم أن خلق منتدىٍ إقليمي حول التعاون بشأن اللاجئين يُعتبر بالطبع مشروعاً طموحاً، فإنَّ تحليل فوائدٍ مثل هذا المشروع يُظهر أن تأسيسه يمكن أن يفيد اللاجئين مثلما يفيد الدول والمجتمعات التي تستضيفهم.

فقد تساعد سياسةً إقليمية مشتركة في التفاوض مع بلد المصدر حول العودة الآمنة والطوعية للاجئين، وذلك في ظل قوة تفاوضية أكبر لدى الدول المضيفة، بفضل تعاونها الأكبر وأهدافها المشتركة. بطريقةٍ مشابهة، قد تلعب مؤسسة من هذا النوع دوراً كبيراً في نزع فتيل الصراع

المراجع

- ١- UNHCR, "Global Trends", UNHCR (Geneva: UNHCR), ٢٠١٧, in Global Trends, ed. UNHCR (Geneva: UNHCR), ٢٠١٨.
- ٢- الجزائر، ومصر، وإيران، وإسرائيل، والمغرب، وتونس، وتركيا



عن المؤلف

فيليبو ديونيغي هو محاضر في السياسة والعلاقات الدولية بكلية علوم الاجتماع والسياسة والعلاقات الدولية بجامعة بريستول. تركز أبحاثه على تطبيقات نظريات العلاقات الدولية على دراسة شؤون الشرق الأوسط. وعمل على دراسة حركات الإسلام السياسي والأعراف الدولية، ويبحث حالياً تأثير أزمة اللاجئين السوريين في لبنان والأردن والعراق.

عن الشرق

منتدى الشرق هو شبكة دولية مستقلة تتمثل مهمتها في تطوير استراتيجيات طويلة الأمد لضمان التطور السياسي، والعدالة الاجتماعية، والازدهار الاقتصادي لشعوب منطقة الشرق الأوسط. وسيقوم بتنفيذ ذلك من خلال الأبحاث المتفانية في العمل العام، وتعزيز مثل المشاركة الديمقراطية، والحوار بين أصحاب المصالح المتعددة والعدالة الاجتماعية

Address: Istanbul Vizyon Park A1 Plaza Floor:6

No:68 Postal Code: 34197

Bahçelievler/ Istanbul / Turkey

Telephone: +902126031815

Fax: +902126031665

Email: info@sharqforum.org

منتدى الشرق

ALSHARQ FORUM

sharqforum.org

    / SharqForum

 / Sharq-Forum